



قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
43/39	3621/ل/د/2022/م لعام 1443هـ	1443/06/06هـ الموافق 2022/01/09م
نوع الدعوى	التصنيف	سبب النهائية
مدنية	الاعتراض على سياسات مجلس إدارة الشركة	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى اللجنة بصحيفة دعوى في تاريخ 1443/02/01هـ ضد كل من المدعى عليهم، جاء فيها ما نصه: "حيث أنني أعمل في تداول الأسهم السعودية برقم المحفظة (- -) أبيع وأشتري عن طريق البورصة وقمت بشراء عدد (24,250 سهم) من الأسهم في الشركة المدعى عليها الأولى في تاريخ (2012/7/15م) سعر السهم الواحد (12.55 ريال). والمحفظة رقم (- -) وعدد الأسهم التي اشتريتها فيها (478 سهم وسعر السهم وسعر السهم 12.55 ريال). وتضررت من المدعى عليهم بأنهم قاموا بالتضليل علينا أن الشركة رابحة وقوائمها المالية ممتازة مما أدى إلى أن نقوم بالمضاربة فيها وعندما علمنا بأن الشركة قد قفلت من قبل هيئة سوق المال بسبب تراكم الخسائر عليها. الطلبات: 1. تدقيق وحصر واسترجاع مستحقاتي المالية التي في ذمة المدعى عليهم. 2. تعويض مادي عن الأضرار التي لحقت بي من جراء ذلك من حجز أموالتي وعدم الاستفادة منها واستخدامها. 3. معاقبتهم بما تراه اللجنة الموقرة".

وفي تاريخ 1443/02/20هـ وردت الدائرة مذكرتان جوابيتان - تحملان المضمون ذاته - من وكيل المدعى عليهما الثامنة والعاشر جاء فيهما ما نصه: "الملخص: 1. تقدم المدعي بدعواه بعد فوات كلا الميعادين المقررين نظاماً لجواز سماعها؛ وعليه فلا يجوز معه سماع هذه الدعوى. 2. دعوى المدعي غير محررة ومرسلة، إذ تخلو من إثبات التصرفات المنسوبة إلى موكلتي، وأوجه المخالفة فيها؛ ما يستوجب عدم قبولها. 3. نطلب الحكم في دفعونا بعدم قبول الدعوى شكلاً وعلى استقلال قبل البحث في الموضوع. 4. عدم صحة استدلال المدعي أن الخطأ الذي ينسب إلى المدعى عليهم أنهم قاموا بتضليل المساهمين بنشر معلومات غير صحيحة، وذلك لأن مشترياته للأسهم المدعى بها كانت بعد إعلان الشركة عن القوائم المالية السنوية للفترة المنتهية في 2011/12/31م، التي تحدثت عن وجود خسائر خلال العام المنصرم، فكيف يكون هناك تضليل، والقوائم المالية تذكر وجود خسائر. 5.



لم يقدم المدعي ما يثبت العلاقة السببية بين الخطأ المزعوم والضرر الواقع عليه. 6. عدم جواز مطالبة موكلٍ بالتعويض شرعاً، لتطافر النصوص الشرعية على أن الضمان إنما يكون على الشركاء بما حصلوا من أرباح أما موكلٍ فلا ضمان عليهما ولا تعويض، كونهما لم يحصلوا على هذه الأرباح ولم ينتفعا بها. 7. مع التسليم جدياً بتسبب موكلٍ في الضرر -وهو ما لا نقر- فإن من القواعد الفقهية المقررة في الضمان تعلقه بالمباشر لا بالمتسبب عند اجتماعهما. 8. مطالبة موكلنا الشركة المدعى عليه العاشر بالتعويض لا تجوز عدالة؛ لعدم جواز مطالبته مرتين، إحداها بصفته الشخصية والأخرى بصفته شريكاً في الشركة، كما أنه مخالف لصريح نظام الشركات المهنية. البيان التفصيلي: أولاً: الدفع الشكلي: الدعوى شابها عدد من العيوب الجوهرية تقتضي عدم سماعها ابتداءً، وهذه العيوب تمثل دفعونا الشكلي في مواجهة الدعوى، ونوردها لسعادتك على النحو الآتي: 1. لا يجوز سماع هذه الدعوى، ولا يجوز قبولها شكلاً لفوات ميعاد نظرها وسقوطها بالتقادم: لا يجوز النظر في هذه الدعوى لسقوطها بالتقادم، والتقادم من النظام العام الذي لا يجوز مخالفته؛ إذ إنه لم يتم تقديم الدعوى خلال المدة النظامية، إذ حدد نظام السوق المالية المدة التي يمكن خلالها سماع الدعوى المتعلقة بمطالبة مشتري الورقة المالية بالتعويض عما يدعي أنه لحقه من ضرر؛ وذلك حسبما نصت عليه المادة (58) من نظام السوق المالية، والمادة (27) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، من أنه: 'لا تسمع أية دعوى بموجب المواد الخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين، والسابعة والخمسين من هذا النظام إذا تم إيداع الشكوى لدى الهيئة بعد مرور سنة من التاريخ الذي يفترض فيه أن الشاكي قد أدرك الحقائق التي جعلته يعتقد وجود مخالفة، ولا يجوز -بأي حال من الأحوال- سماع هذه الدعوى أمام اللجنة بعد مرور خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها'، وبيان ذلك كالتالي: أ. فيما يتعلق بالمدة الأولى (سنة من تاريخ العلم بالمخالفة): الثابت في حق المدعي علمه اليقيني بالضرر المدعى به وإدراكه له منذ تاريخ تعليق الأسهم عن التداول، بتاريخ 1433/09/04هـ، الموافق 2012/7/22م؛ وبناءً عليه فقد انقضت المدة المحددة لإيداع الشكوى لدى الهيئة دون تقديمه الشكوى، واتخاذ ما يلزم لسماع دعواه وقبولها؛ حيث إنه تقدم بشكواه في عام 1440هـ، أي بعد فوات المدة النظامية. ب. وفيما يتعلق بالمدة الثانية (الخمس السنوات): فإن المدة النظامية لسماع الدعوى قد انتهت بقوة النظام؛ إذ جاء في المادة (58) من نظام السوق المالية: 'ولا يجوز بأي حال من الأحوال سماع هذه الدعوى أمام اللجنة بعد مرور خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها'، وهذا نص صريح بعدم سماع الدعوى مطلقاً بعد مرور خمس سنوات من وقت وقوع المخالفة المدعى بها، وهو نص لا يمكن تأويله وحمله على أي وجه آخر، ومن ثم يسقط حق المدعي في إقامة الدعوى؛ إذ إن المدة النظامية الثانية قد انتهت؛ لتقدم المدعي بشكواه لدى الهيئة بتاريخ 1440/08/19هـ، الموافق 2019/04/24م، وعلى ذلك لا يجوز سماع الدعوى؛ لسقوطها بالتقادم. ج. كما أن القضاء بعدم جواز سماع الدعوى للتقادم هو ما أقرته اللجنة في قرارات



سابقة لها وبوقائع مماثلة لهذه الدعوى ومن ذلك قرار اللجنة الصادر برقم 1388/ل/د/1/2014 لعام 1435هـ وأيضاً قرارها رقم 1390/ل/د/1/2014 لعام 1435هـ، إذ نص القرار رقم 1390/ل/د/1/2014 على 'وحيث إن المخالفة التي يستند عليها المدعي في طلب التعويض قد وقعت من المدعى عليه بتاريخ 2005/10/2م وقيامه برفع الدعوى ضده كان في 2013/9/26م أي بعد انقضاء أكثر من خمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة، الأمر الذي يتعين معه والحال كذلك القضاء بعدم جواز سماع الدعوى إعمالاً لنص المادة الثامنة والخمسين من نظام السوق المالية والمادة السابعة والعشرين من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية'. 2. دعوى المدعي غير محررة ومرسلة، إذ تخلو من إثباتات التصرفات المنسوبة إلى موكلّي، وأوجه المخالفة فيها: أ. من المسلمات التي لا جدال فيها أن من شروط صحة الدعوى أن تكون محررةً بيّنة، وألاً تكون مرسلة، وعدم تحرير الدعوى مخالف للمادة (66) من نظام المرافعات الشرعية، التي نصت على أنه: 'على القاضي أن يسأل المدعي عما هو لازم لتحرير دعواه قبل استجواب المدعى عليه، وليس له السير فيها قبل ذلك، وإذا عجز المدعي عن تحريرها أو امتنع عن ذلك، فيحكم القاضي بصرف النظر عن الدعوى'، ومخالف أيضاً للمادة (56) من نظام السوق المالية، والذي أكدته المادة (10 - ب) من لائحة سلوكيات السوق؛ إذ ذكرنا شروطاً يجب على مدعي الضرر إثباتها حتى يصح ادعاؤه، فقد نصت على أنه: '... يتعين على الشخص مدعي الضرر إثبات: (1) أنه لم يكن على علم بإغفال البيان أو عدم صحته. (2) أنه ما كان ليشتري أو يبيع الورقة المالية المعنية لو علم مسبقاً بإغفال المعلومات أو عدم صحتها، أو أنه ما كان ليشتريها أو يبيعها بالسعر الذي تم به البيع أو الشراء. (3) أن الشخص المسؤول عن إبداء البيانات أو إعطاء المعلومات غير الصحيحة قد علم بصحتها، أو أنه كان على دراية بأن هناك احتمالاً كبيراً أن المعلومات المصرح بها قد تضمنت إغفالاً لحقيقة جوهرية مهمة، أو أنها غير صحيحة'، والمدعي لم يذكر المخالفات التي اقترفها المحاسب القانوني - موكلّي - التي أدت إلى الضرر المزعوم تفصيلاً، ولا القائم بكل منها على حدة، ومدى مسؤولية كل طرف تحديداً، وعلاقته السببية، ولم يقدم ما يثبت صلتها وارتباطها بالمخالفات التي نسبها إلى المدعى عليهم الآخرين؛ إذ لم يحدد المدعي مرتكبي المخالفات على وجه الدقة، ولم يبين الأثر المالي لهذه المخالفات على قيمة السهم؛ فإن أركان المسؤولية تكون غير متحققة في حق موكلّي. ب. وهذا ما جرى عليه العمل لدى لجنّتك الموقرة؛ حيث قررت - في دعاوى مشابهة على المدعى عليهم أنفسهم - عدم قبول دعاوى المدعين لعدم بيان وتفصيل دعاوهم (انظر على سبيل المثال: القرار رقم 2492/ل/د/1/2019 لعام 1440هـ) الصادر في الدعوى رقم (40/123) المؤيد بقرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (1722/ل/س/2019 لعام 1440هـ)، والقرار رقم (2604/ل/د/1/2019 لعام 1441هـ)، المؤيد بقرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (1844/ل/س/2019 لعام 1441هـ). هذا، ونتمسك بالفصل في دفعنا الشكلية وعلى استقلال



قبل الدخول في الموضوع؛ عملاً بما تنص عليه المادة (77) من نظام المرافعات الشرعية. ثانياً: الدفع الموضوعية: 1. عدم صحة استدلال المدعي أن الخطأ الذي ينسب إليه المدعى عليهم أنهم قاموا بتضليل المساهمين بنشر معلومات غير صحيحة، لأن مشترياته للأسهم المدعى بها كانت بعد إعلان الشركة عن القوائم المالية السنوية للفترة المنتهية في 2011/12/31م، التي تحدثت عن وجود خسائر خلال العام المنصرم: ذكر المدعي في صحيفة دعواه أن المدعى عليهم قاموا بالتضليل عليه بأن الشركة رابحة وأن قوائمها المالية ممتازة، ما أدى إلى أن يقوم بالمضاربة فيها، وهذا غير صحيح، إذ إن المدعي قام بشراء أسهمه المدعى بها بتاريخ لاحقة عن هذه القوائم بتاريخ 2012/07/15م، أي بعد أن نشرت الشركة إعلانات تذكر وجود خسائر متوقعة تزيد عن 10% من إجمالي الموجودات كما في الإعلان الصادر بتاريخ 2012/01/18م (مرفق رقم 1)، وبعد إعلانها عن القوائم المالية الأولية الموحدة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2011م المنشورة بتاريخ 2012/02/22م التي أثبت فيه وجود خسائر (مرفق رقم 2)، الأمر الذي يتعذر معه استثماره أمواله بناءً على إعلانات سابقة ذكر فيها تضليل كما يزعم، ولا يكون قد اطلع على القوائم المالية السنوية عن العام المنصرم الذي نشرته الشركة وذكرت فيه وجود خسائر لديها. 2. عدم تقديم المدعي ما يثبت العلاقة السببية بين الخطأ المزعوم والضرر الواقع عليه: من المعلوم أن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة، من: خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى توافرت هذه الأركان قامت المسؤولية ورتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر، وعلى افتراض أن الخطأ ثبت في حق موكلّي بصدور قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (1807/ل.س/2019 لعام 2019م)، فإن هذا القرار تناول مخالفات فترة ما بعد الاكتتاب لأسهم الشركة المدعى عليها الأولى بالتضليل والتلاعب في القوائم المالية من عام 2008م، حتى عام 2011م، ولم يتناول الفترة التي تليها، وبما أن المدعي اشترى أسهمه المدعى بها بتاريخ لاحق عن تاريخ المخالفات محل القرار، وعليه فلا توجد علاقة بين القرار السابق، والضرر الذي يدعيه، وعلى المدعي أن يثبت الخطأ المنسوب إلى موكلّي وعلاقته بالضرر الواقع عليه خلال فترة مشترياته لأسهمه المدعى بها، وفي حال عجزه عن ذلك، فيجب رفض الدعوى، وهذا ما جرى عليه العمل لدى لجننتكم الموقرة، (انظر قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3098/ل.د/2021 لعام 1442هـ، الصادر في الدعوى رقم (41/405)، المؤيد بقرار قرار لجنة الاستئناف رقم 2183/ل.س/2021 لعام 1442هـ، وقرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 2979/ل.د/2020 لعام 1442هـ، الصادر في الدعوى رقم (41/241)، المؤيد بقرار لجنة الاستئناف رقم 2205/ل.س/2021 لعام 1442هـ). 3. مطالبة موكلّي بدفع التعويض عن الخسائر وتضمنهم هو مخالفة صريحة لأحكام الشريعة الإسلامية: أ. من المعلوم أن من أسباب الضمان الملك؛ لما أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد وصححه الألباني واللفظ للنسائي عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما - قال: 'نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن'،



وفيه دلالة على أن ضمان المال يكون باستقرار الملك عليه، أما من ليس له ملك ولا ولاية على المال فلا ضمان عليه. والقاعدة الفقهية نصت على أن: 'الخراج بالضمان'، ومبنى هذه القاعدة على ما أخرجهم أحمد والبيهقي وأصحاب السنن وابن حبان وصححه من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: 'الخراج بالضمان'، وهو أصل متفق عليه بين الفقهاء، فاتفقوا على أن الخراج هو منفعة الشيء والضمان هو التعويض المالي عن الضرر، والمعنى أن منافع الشيء يستحقها من يلزمه ضمانه لو هلك، والشاهد من ذلك على دعوانا أن الضمان يكون على الشركاء بما حصلوا من أرباح أما موكلٍ فلا ضمان عليهما ولا تعويض، كونهما لم يحصلوا على هذه الأرباح ولم ينتفعا بها. ب. من القواعد الفقهية المقررة شرعاً قاعدة: 'الغنم بالغرم' وقاعدة: 'النعمة بقدر النعمة والنقمة بقدر النعمة'، قال الدكتور سعد الشثري في شرحه لقاعدة 'الغنم بالغرم': 'إن الحقوق الواجبة إذا كانت تثبت على شخص في عين فحينئذ الحقوق التي لها تثبت له'، وبهذه القاعدة يتبين أن من له المنفعة يضمن ما تلف، أما غيره ممن منفعتة في أجرته خاصة فلا ضمان عليه. ج. كما ذكر الفقهاء أن المراد بالإتلاف كسبب من أسباب الضمان هو: المباشرة، أي مباشرة الإتلاف وهناك فرق بين المباشرة والتسبب؛ جاء في مجمع الضمانات ص 146 في معرض الحديث عن إتلاف مال الغير بالمباشرة والتسبب: 'والمباشر ضامن وإن لم يتعد والمتسبب لا'. والقاعدة الفقهية التي قررها الفقهاء: أنه إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر. وعرفوا المباشر بأنه الفاعل له بالذات، والمتسبب هو المفضي والموصل إلى وقوعه ويتخلل بين فعله وبين الأثر المترتب عليه فعل فاعل مختار، والمباشر يحصل الأثر بفعله من غير تدخل فعل فاعل مختار. ويقول الشيخ علي الخفيف في كتابه الضمان في الفقه الإسلامي: 'اتفقت المذاهب على أنه عند اجتماع المباشر للضرر والمتسبب فيه، يتعلق الضمان بالمباشر دون المتسبب'؛ لذا فإنه مع التسليم جداً بتسبب موكلٍ في الضرر -وهو ما لا نقر- فإن من القواعد الفقهية المقررة في الضمان تعلقه بالمباشر لا بالمتسبب عند اجتماعهما. ومن خلال العرض السابق يتضح جلياً أمام لجننتكم الموقرة أن تضمين موكلٍ خسائر لم يباشرها، ولم يغنمها نفعها هو مخالف لما قرره الشريعة الغراء، وهذا كله كفيلاً برفض الدعوى في مواجهة موكلٍ. 4. مطالبة موكل الشركة المدعى عليه العاشر مرتان: مرة بصفته الشخصية ومرة بصفته كشريك في الشركة هو أمر مخالف لنظام الشركات المهنية: لا يجوز مطالبة موكلٍ الشركة المدعى عليه العاشر بالتعويض مرتين؛ إحداها بصفته شريكاً في الشركة والأخرى بصفته الشخصية، لما فيه من ازدواجية المطالبة، وهذا ما قرره نظام الشركات المهنية، إذ قرر أن الشريك في الشركة المهنية لا يسأل على استقلال عن الشركة التي يمارس من خلالها أعماله؛ فالمساءلة تتم عن طريق الشركة أولاً، وللشركة أن ترجع على الشركاء بما لحقها من ضرر، وذلك حسب ما ورد في المادة (17) التي نصت على أنه: 'فيما عدا الشركة المهنية المملوكة لشخص واحد، يُسأل كل شريك أو مساهم في الشركة المهنية بصفة شخصية عن



أخطائه المهنية تجاه الشركة وباقي الشركاء أو المساهمين، بحسب الأحوال. 2. تُسأل الشركة المهنية عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب الأخطاء المهنية لشركائها أو مساهميها - بحسب الأحوال - أو منسوبيها، بالتالي فإنه يجب حصر الصفة في قضايا التعويض المرفوعة من الغير على الشركة المهنية فقط، ومعه فإنه لا يستطيع الغير الرجوع على الشركاء أو المساهمين فيها أو المنسوبين إليها على استقلال. الطلبات: لما تقدم من أسباب؛ فإننا نطلب من سيادتكم: 1. عدم سماع الدعوى لرفعها بعد فوات الميعاد. 2. عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها. 3. في الموضوع: برفض الدعوى".

وتم تزويد المدعى عليهم بنسخة من صحيفة الدعوى في تاريخ 1443/03/03هـ، مع طلب الإجابة عنها.

وفي تاريخ 1443/03/19هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل المدعى عليه الثالث، جاء فيها ما نصه: "أولاً: التقادم: لقد نصت المادة (58) من نظام السوق المالية والمادة (27) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية على (لا تسمع أي دعوى بموجب المواد الخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين، والسابعة والخمسين من هذا النظام إذا تم إيداع الشكوى لدى الهيئة بعد مرور سنة من التاريخ الذي يفترض فيه بأن الشاكي قد أدرك الحقائق التي جعلته يعتقد أنه كان ضحية لمخالفة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال سماع هذه الدعوى أمام اللجنة بعد مرور خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها). فمن خلال وقائع هذه الدعوى يثبت انقضاء مدة التقادم المنصوص عليها نظاماً من تاريخ علم المدعي الذي يجعله يعتقد أنه كان ضحية لمخالفات، وذلك من خلال علمه بإيقاف السهم من قبل هيئة السوق المالية والذي كان بتاريخ 2012/07/22م، وقد قدّم المدعي شكواه بتاريخ 2019/04/24م أي بما يتجاوز مدة التقادم القصوى (5 سنوات) المنصوص عليها نظاماً عليه فيتوجب عدم سماع الدعوى للتقادم. بالإضافة إلى أن المدعي أقام دعواه بعد انقضاء أكثر من خمس سنوات منذ المخالفات والإعلانات المضللة المدعى بها، عليه فإننا نؤكد لمقام اللجنة المؤقّرة بأن مدة التقادم السنة، والخمس سنوات المنصوص عليها نظاماً قد انقضت، ويترتب عليها عدم جواز نظر هذه الدعوى في جميع الأحوال. ثانياً: إن شراء المدعي للأسهم لم يكن نتيجة لأي تضليل من قبل أي جهة، وذلك حيث أن المدعي قد قام بشراء عدد (24728) سهم بتاريخ 2012/07/15م بمتوسط سعر (12.55) ريال، وأنه من المعلوم أن قيمة سهم الشركة قد كان في مرحلة الاكتتاب (79) ريال ثم ارتفع إلى ما يتجاوز المائة ريال وبعد ذلك حدث هبوط في قيمة السهم بعد الإعلان عن القوائم المالية التي تم فيها الإعلان عن الخسائر. فيكون شراء المدعي لأسهم الشركة بعد أن هبوط قيمة السهم وإعلان الشركة عن الخسائر، عليه فلا يمكن أن يصدق عاقل أن المدعي قد اشترى السهم بناءً على إعلانات مضللة في القوائم المالية كما يدعي المدعي، وذلك بعد انخفاض قيمة السهم بعد ما تم الإعلان عن الخسائر، ويعتبر في ذلك الوقت الذي علم فيه الجميع



بخسائر الشركة وانخفاض قيمة أسهمها وموقفها المالي. ثالثاً: لم يذكر المدعي ما هي الأخطاء المرتكبة من قبل موكلنا وما هي مسؤوليته عما ذكره من وقائع، حيث أنه لا تقوم المسؤولية المدنية إلا بتوفر أركانها وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما، ومن خلال وقائع الدعوى لم يذكر المدعي ما هو الخطأ الذي ارتكبه موكلنا حول واقعة شرائه للأسهم محل الدعوى، وما هو الضرر الذي لحق به، وما هي العلاقة السببية بينهما. الطلبات: نطلب من مقام اللجنة الموقرة الحكم بعدم نظر الدعوى بسبب التقادم. طلب احتياطي: رد دعوى المدعي لعدم صحتها ولعدم وجود ما يوجب مسؤولية موكلنا".

وفي تاريخ 1443/03/25هـ وردت الدائرة مذكرتان جوابيتان - تحملان المضمون ذاته - من وكيل المدعى عليهما الرابع والسادس، جاء فيهما ما نصه: "أولاً: الدفع بانعدام صفة موكلي في الدعوى لانتفاء مسؤوليته عن التعويض عن الأضرار المدعاة الناشئة من المخالفات التي تخص فترة ما بعد الاكتتاب العام للشركة المدعى عليها الأولى. وبيان ذلك: أن موكلي بدفع بانتفاء صفته في دعوى المدعي لانتفاء مسؤولية عن التعويض عن الأضرار المدعاة الناشئة فيما بعد مرحلة الاكتتاب، وذلك ما يلي: 1. اشترطت الفقرة (أ) من المادة (57) من نظام السوق المالية لثبوت صفة المدعى عليه في دعوى التعويض عن الأضرار الخاصة الناتجة عن إفصاح مضلل أن يكون ذلك المدعى عليه قد ثبتت إدانته أولاً بالمسؤولية الجزائية المقررة في المادة (49) من نظام السوق المالية بموجب قرار نهائي يثبت فيه أيضاً توافر الركنين المادي والمعنوي (القصد: أي قصد التضليل وهو الموجب للتعويض) كما ينص ذلك القرار على مسؤولية ذلك الشخص عن تعويض المتضررين، ففي هذه الحالة تتعقد الصفة لذلك الشخص في أن تُقام بمواجهته دعاوى التعويض، حيث جاءت الفقرة (أ) من المادة (57) من نظام السوق المالية بما يلي: «أ. أي شخص يخالف المادة التاسعة والأربعين من هذا النظام، أو أيّاً من اللوائح والقواعد التي تصدرها الهيئة بناء على تلك المادة، وذلك بالتصرف أو إجراء صفقة للتلاعب في سعر ورقة مالية على نحو معتمد، أو يشترك في ذلك التصرف أو الإجراء، أو يكون مسؤولاً عن شخص آخر قام بذلك، يكون مسؤولاً عن تعويض أي شخص يشتري أو يبيع الورقة المالية التي تأثر سعرها سلباً بصورة بالغة نتيجة لهذا التلاعب...» أ.هـ.، فهذا النص صريح في أن المسؤولية عن تعويض المدعي بالحق الخاص تقع على من تثبت إدانته مسبقاً بحكم جزائي بمخالفة المادة (49) والتي جاء فيها: «أ. يعد مخالفاً لأحكام هذا النظام أي شخص يقوم عمداً بعمل أو يشارك في أي إجراء يوجد انطباعاً غير صحيح أو مضللاً بشأن السوق، أو الأسعار، أو قيمة أي ورقة مالية، بقصد إيجاد ذلك الانطباع، أو لحث الآخرين على الشراء أو البيع أو الاكتتاب في الورقة، أو الإحجام عن ذلك أو لحثهم على ممارسة أي حقوق تمنحها هذه الورقة، أو الإحجام عن ممارستها...» أ.هـ.، فبناء على هذه النصوص النظامية أعلاه، فإن ثبوت صفة المدعى عليه في دعوى المسؤولية المدنية مرتبط بوجوداً وعدمياً بإدانة المدعى عليه - في الدعوى المدنية - بمخالفة المادة (49) من



عدمها في الدعوى الجزائية، فمتى ثبتت الإدانة بحقه بحكم جزائي نهائي ثبت فيه الركنين المادي والمعنوي ترتب على ذلك ثبوت صفة ذلك الشخص المدان في الدعوى المدنية المتفرعة عن الدعوى الجزائية، وسقط عن المدعي في الدعوى المدنية عبء إثبات ركن الخطأ لثبوته وتحصله بالحكم الجزائي، وإذا لم تثبت إدانة المدعى عليه - في الدعوى المدنية - بمخالفة المادة (49) بحكم جزائي نهائي، ترتب على ذلك انعدام صفة المدعى عليه في الدعوى المدنية، واعتُبرت دعوى التعويض ساقطة بحقه لسقوط ركن الخطأ الموجب للمسؤولية المدنية. 2. وبتطبيق النصوص النظامية أعلاه، فإن موكلي لم يتوافر بحقه شرط ثبوت المسؤولية المدنية المتمثل بمخالفة المادة (49) وفقاً للفقرة (أ) من المادة (57)، فموكلي لم يصدر بحقه حكم جزائي نهائي يدينه بمخالفة المادة (49) من نظام السوق المالية، وإنما صدر القرار بحق عدد من كبار التنفيذيين بإدانتهم بممارسة التلاعب والتضليل في القوائم المالية للشركة للأعوام 2008م، 2009، 2010م، 2011م على نحو مخالف للمادة (49) من نظام السوق المالية حيث أصدر لجنة الفصل قرارها رقم 2434/ل/د/1/2019 لعام 1440هـ وتاريخ 09/05/1440هـ المؤيد بقرار لجنة الاستئناف المؤقرة رقم 1807/ل.س/2019 لعام 1441هـ وتاريخ 16/02/1441هـ بإدانة أولئك المتهمين وتحميلهم مسؤولية تعويض المتضررين، ومما جاء في القرار النهائي ما نصه: «... للمتضرر الحق في إقامة دعوى المطالبة عما لحقه من ضرر نتيجة خطأ المدعى عليهم أمام اللجنة..» أ.هـ. 3. ثم قامت الأمانة العامة بالإعلان عن أسماء المدانين الصادر بحقهم القرار المشار إليه آنفاً - وليس من بينهم موكلي - ومكنت المتضررين من رفع دعاوى التعويض ضدهم، ونص الإعلان: «تعلن الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عن صدور قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (1807/ل.س/2019م) لعام 1441هـ وتاريخ 16/02/1441هـ الموافق 15/10/2019م، وذلك في الدعوى المقامة من النيابة العامة (والمحالة لها من هيئة السوق المالية) ضد المدعى عليهم وقد انتهى منطوق القرار بإدانة المذكورين بمخالفة المادة (التاسعة والأربعين) من نظام السوق المالية، والمادة (السابعة) من لائحة سلوكيات السوق لارتكابهم تصرفات أوجدت انطباعاً غير صحيح ومضلل بشأن قيمة الورقة المالية العائدة للشركة خلال فترة ما بعد الاكتتاب العام لأسهم الشركة والمتعلقة بالتضليل والتلاعب في القوائم المالية للأعوام 2008م، 2009، 2010م، 2011م. أ.هـ.، فهؤلاء هم من أدانهم القرار أعلاه بالتلاعب والتضليل في قوائم الشركة المالية لعدة أعوام متتالية، وهم من صدر بحقهم العقوبات الجزائية نتيجة مخالفتهم للمادة (49) من نظام السوق المالية، مما يجعل لهم الصفة الحصرية في دعاوى التعويض المدنية - التي هذه الدعوى واحدة منها -، فهم المسؤولون وحدهم - دون موكلي - عما أنتجه تلاعبهم وتضليلهم من أضرار خاصة لحقت بالمستثمرين في سهم الشركة وفقاً للفقرة (أ) من المادة (57) من نظام السوق المالية المشار إليها أعلاه، ولا يجوز إشراك موكلي مع المحكوم عليهم في تلك المسؤولية، وذلك لأن موكلي لم يُدّن بما أدين به المحكوم عليهم في الحكم الجزائي، ولم يكن



مشاركاً لهم في تلك المخالفات، بل لم يكن طرفاً في الدعوى الجزائية، الأمر الذي يُثبت انعدام صفته في هذه الدعوى، ويجعل من توجيه المسؤولية المدنية ضد موكلي إشغال ذمته - التي الأصل فيها البراءة - بأمر لم يفعله، ومحاسبته على مخالفة لم يرتكبها، ومؤاخذته بجريرة غيره، وذلك كله ممتنع عقلاً ومحرم شرعاً ونظاماً. 4. ثم أصدرت لجنة الفصل قرارها بقبول الدعوى الجماعية للمتضررين ضد المدانين (ولم يتم إدخال موكلي في تلك الدعوى) كما في إعلانها بتاريخ 1441/04/05هـ، واستمر المتضررون بالانضمام إلى الدعوى الجماعية إلى أن تجاوز عددهم الألف مدعٍ دون أن يطلب أحدهم إدخال موكلي في تلك الدعوى. وكل ذلك إنما يعني أنه استقر لدى الجهات القضائية والإدارية ولدى المتضررين أيضاً الانتفاء التام لمسؤولية موكلي عن التعويض عن أضرار المخالفة الواردة في دعوى المدعي وانحصار المسؤولية في الأشخاص الواردة أسماؤهم في قرار الإدانة. ثانياً: الدفع بعدم جواز سماع الدعوى لمضي مدة سماع الدعوى المنصوص عليها نظاماً. وبيان ذلك: أنه ومع تمسك موكلي بانتفاء صفته في الدعوى كما أوضحناه أعلاه، فإن موكلي يدفع بعدم جواز سماع هذه الدعوى لمضي مدة سماع الدعوى المنصوص عليها في المادة (58) من نظام السوق المالية، ونصها: «لا تسمع أي دعوى بموجب المواد الخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين، والسابعة والخمسين من هذا النظام إذا تم إيداع الشكوى لدى الهيئة بعد مرور سنة من التاريخ الذي يفترض فيه بأن الشاكي قد أدرك الحقائق التي جعلته يعتقد أنه كان ضحية لمخالفة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال سماع هذه الدعوى أمام اللجنة بعد مرور خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها». أهـ. وذلك أن المدعي يدعي التضرر من مخالفات تمت في مرحلة ما بعد الاكتتاب مستنداً على قرار الإدانة المشار إليه أعلاه الصادر بحق عدد من الأشخاص - ليس من بينهم موكلي -، وحيث أن قرار الإدانة المذكور متعلق بمخالفات حدثت خلال الأعوام 2008م، 2009م، 2010م، 2011م، ولم يقدم المدعي ما يُثبت إيداع الشكوى لدى الهيئة من هذه المخالفات محل دعواه خلال خمس سنوات من حدوث تلك المخالفات، وأما دعواه هذه فلم يتقدم بها إلا بتاريخ 1443/01/30هـ كما هو واضح في صحيفة دعواه الأمر الذي يعني أن إقامة الدعوى تمت بعد مضي أكثر من خمس سنوات على حدوث المخالفات، عليه، فلا يجوز سماع هذه الدعوى، استناداً إلى المادة أعلاه التي نصت على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال سماع الدعوى أمام اللجنة بعد مرور خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها. فضلاً عن ذلك، فإن المدعي لم يودع شكواه هذه لدى هيئة السوق المالية إلا في 2019/04/24م أي بعد مضي أكثر من (عام) على تاريخ تعليق السهم في تداول بتاريخ 2012/07/22م وبالتالي فإن هذا هو التاريخ الذي يفترض فيه أن الشاكي قد أدرك الحقائق التي جعلته يعتقد أنه كان ضحية للمخالفة المدعى بها، خصوصاً وأن المدعي قد استند عليه في صحيفة دعواه. ثالثاً: بطلان القول بجواز سماع هذه الدعوى احتجاجاً بأنها من دعاوى تحديد مقدار التعويض وأن هذا النوع لا تسري عليه المدة النظامية الواردة في المادة، وبيان أن هذا القول مخالف للنظام



وللمستقرّ من أحكام محاكم السوق المالية. وبيان ذلك: أنّه لا يصحّ القول بسماع هذه الدعوى احتجاجاً بأنها من دعاوى تحديد مقدار التعويض وأنّ مثل هذا النوع من الدعاوى لا تسري عليه مدة التقادم، فإنّ هذا القول مخالف لنظام السوق المالية ولقوانين السوق المالية الأجنبية، كما أنّه مخالف لما استقرّت عليه غالب محاكم السوق المالية العالمية كما سيّتضح من الحكم الصادر من المحكمة العليا الأمريكية، وبيان ذلك تفصيلاً كما يلي: 1. دلالة منطوق المادة (58) من نظام السوق المالية، فإنها جاءت عامة في كلّ الدعاوى فقد صُدّرت بعبارة «لا تسمع أي دعوى...» الدالة على سريان حكم المنع من السماع على جميع الدعاوى، كما خُتمت بعبارة: «...ولا يجوز بأي حال من الأحوال سماع هذه الدعوى...» المقتضية لشمول المنع من سماع الدعاوى لكلّ الأحوال، ولم يتعقّب هذه العبارات أيّ استثناء أو تخصيص لأيّ نوع من أنواع الدعاوى، فدلّ ذلك على أنّ المنع من سماع الدعاوى بعد انقضاء المدة النظامية يسري على جميع أنواع الدعاوى وفي كلّ الأحوال وهو ما يعني دخول دعاوى تحديد مقدار التعويض في عموم تلك المادة. 2. أنّ الغرض الذي من أجله سنّ المنظم مبدأ التقادم الوارد في المادة (58) من نظام السوق المالية إنما يعود إلى طلب استقرار المراكز القانونية للمدعى عليهم بعد انقضاء المدة المحددة في تلك المادة، لما في ذلك من حماية للمدعى عليهم من أبدية الدعاوى فضلاً عن المصلحة العامة باستقرار الأسواق المالية وجاذبية التداول في الشركات الخاضعة لنظام السوق المالية والعمل فيها، وأما إغفال مبدأ التقادم فإنه يعني تمكين المدعين من إقامة دعاويهم مهما تطاولت السنوات الأمر الذي يعرّض المدعى عليهم إلى مخاطر إقامة الدعاوى بصفة أبدية بما يُفضي في نهاية الأمر إلى انعدام استقرار مراكزهم القانونية، وهذا الأمر أبعد ما يكون عن قصد المنظم، وحيث أنّ دعاوى تحديد مقدار التعويض نوع من أنواع دعاوى سوق المال التي قصد المنظم تحقيق استقرار المراكز القانونية للأطراف فيها، وحيث تبين أنّ استقرار المراكز القانونية لا يتمّ إلا بالأخذ بمبدأ التقادم الوارد في المادة أعلاه، عليه فإنّ هذا يعني بأنّ المنظم قد قصد سريان حكم التقادم على دعاوى تحديد مقدار التعويض جنباً إلى جنب مع سريانه في بقية دعاوى السوق المالية. 3. علاوة على ذلك، فقد أكدت الفقرة (3) من المادة (78) من نظام الشركات عدم سماع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بعد مضي خمس سنوات، ونصّها: «لا تسمع دعوى المسؤولية في جميع الأحوال بعد مرور خمس سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي وقع فيها الفعل الضار...» أ.هـ. وهو ما يكشف عن تكريس مبدأ التقادم تحقيقاً لاستقرار المراكز القانونية للأطراف بعد مضيّ المدة المنصوص عليها نظاماً، كما يمنع من أبدية مخاطر إقامة دعاوى المسؤولية. 4. فضلاً عن ذلك، فإنّ إغفال مبدأ التقادم يُفضي إلى التعسّف في استعمال الحقّ الممنوع شرعاً ونظاماً، ذلك أنّه يؤدي إلى تراخي المدعين وتأجيلهم إقامة دعاويهم مستندين في ذلك على المهلة المفتوحة لسماع الدعاوى، وهو ما يُلحق أشدّ الضرر بالمدعى عليهم، إذ أنّ عليهم الاستعداد لاستقبال هذه الدعاوى التي يُمكن أن تثور في أيّ وقت كما يتعيّن عليهم وعلى خلفهم القانوني وإلى الأبد حضور تلك الدعاوى بأنفسهم أو تعيين



المحامين للجواب عنها وما يتطلبه ذلك من تكاليف، فضلاً عن حجز المبالغ اللازمة لسداد أيّ مبالغ مالية قد يُحكم بها، علاوة على التعرّض لمخاطر الإجراءات التحفظية التي قد تُتخذ أثناء سير الدعوى من حجز للحسابات أو منع من السفر ونحو ذلك.. فكلّ هذه أضرار محقّقة من مخاطر الدعاوى، وتمكين المدعين من تعريض المدعى عليهم إلى الأبد إلى هذه المخاطر هو من التعسّف في استعمال حقّهم في إقامة الدعاوى، وهذا التعسّف ممنوع شرعاً ونظاماً، فإنّه إن جاز للمدعين المطالبة بالتعويض متى ما أثبتوا استحقاقهم له فإنه لا يجوز لهم أن يتعسّفوا في استعمال ذلك الحق ويؤخروا مطالباتهم إلى حد زمني لا نهاية له لما في ذلك من إلحاق ضرر آخر بالمدعى عليهم. 5. علاوة على كلّ ما ذكرناه، فقد استقرّت المحاكم المختصة بالفصل في منازعات السوق المالية في غالب دول العالم على عدم سماع الدعاوى بعد انقضاء مدة التقادم، كما استقرّت على أنه لا يُستثنى من ذلك أيّ نوع من أنواع الدعاوى مهما كانت ومهما كان عذر المدعين فيها، وللدلالة على ذلك، فإننا نرفق للجنةكم الموقرة الحكم الصادر من أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة الأمريكية (المحكمة العليا) برقم 16 - 373 وتاريخ 26 يونيو 2017م (مرفق رقم 1 - حكم المحكمة العليا، وترجمته) الصادر في قضية مطابقة لدعوى المدعي حيث انتهت تلك المحكمة إلى الحكم برّد دعوى المدعي لإقامتها بعد انقضاء مدة سماع الدعوى القانونية، ولا يخفى على اللجنة الموقرة القيمة القانونية لمثل هذا الحكم، بالنظر إلى عراقية قوانين سوق المال الأمريكية وأسبقيتها واستمداد المملكة وعدد من دول العالم أنظمتها المالية من القوانين الأمريكية، بما يمنح الأحكام الصادرة من محاكم السوق المالية الأمريكية حجية كبيرة، خصوصاً وأنّ مثل هذا الحكم صادر من أعلى سلطة قضائية هناك. وتتلخص وقائع الدعوى التي صدر بخصوصها حكم المحكمة العليا الأمريكية المشار إليه أعلاه في أنّ إحدى المؤسسات المالية قامت برفع رأس مالها عبر عدّة اكتتابات، ثمّ تبين بعد ذلك أنّ البيانات التي تمّ الاكتتاب بموجبها تضمنت بيانات جوهرية غير صحيحة وأنها أغفلت ذكر بيانات جوهرية، وبموجب ذلك فقد أقام عدد من المكتتبين - ومن بينهم صندوق تقاعد الموظفين - دعوى جماعية ضدّ عدد من الأطراف المسؤولة قانونياً عن تعويضهم، ثمّ قرّر صندوق التقاعد المذكور بعد مدّة من سير تلك الدعوى الجماعية أن ينسحب منها مفضلاً إقامة دعوى فردية ضدّ ذات المدعى عليهم، إلا أنه أقامها وقد انقضت مدة سماع الدعوى المحددة بموجب القانون الأمريكي بثلاث سنوات، ورغم استمرار المدعين في دعواهم الجماعية وتوصلهم إلى تسوية مع المدعى عليهم إلا أنّ المحكمة حكمت برّد الدعوى الفردية المقامة من صندوق التقاعد، مستتدة في ذلك على إقامة ذلك الصندوق لدعواه الفردية بعد انقضاء مدة سماع الدعاوى المنصوص عليها قانوناً (تقادم الثلاث سنوات في القانون الأمريكي، والتي يماثلها تقادم الخمس سنوات في نظام السوق المالية السعودي، والتي أسمته المحكمة العليا الأمريكية بمسمى 'statutes of repose' كما سيأتي في الاقتباس أدناه)، وذلك على الرغم من ثبوت إدانة المدعى عليهم



بارتكاب مخالفات مستوجبة للتعويض، وعلى الرغم من صدور حكم بإلزام المدعى عليهم بتعويض المدعين في الدعوى الجماعية، وعلى الرغم من سبق اشتراك صندوق التقاعد ذاته في الدعوى الجماعية.. إلا أن المحكمة العليا لم تلتفت إلى أي من هذه الاعتبارات في ظلّ انتهاء المدّة القانونية لسماع الدعوى، كما لم تفرق المحكمة العليا في حكمها بين دعوى المسؤولية ودعوى تحديد مقدار التعويض، وإنما جعلت مدّة التقادم سارية على كافة دعاوى التعويض عن الضرر الناتج عن نشرة إصدار مضللة، وقد عضّدت المحكمة حكمها بذكر عدد من السوابق القضائية الأمر الذي يؤكّد استقرار الأخذ بمبدأ التقادم وحزم المحكمة العليا التام في تطبيقه على كافة أنواع دعاوى التعويض الناشئة، وبالرغم من إرفاقنا لصورة من ذلك الحكم إلا أننا نشير إلى أهمّ المواضع الواردة فيه، مع التعليق عليها كما يلي: فقد جاء في مقدمة الحكم المشار إليه ما نصه: «فإن القيود الزمنية التي ينص عليها التشريع يمكن تقسيمها إلى فئتين: التشريعات الخاصة بالتقادم statutes of limitation والتشريعات الخاصة بالاستقرار statutes of repose... فإن التشريعات الخاصة بالاستقرار تم إصدارها لمنح المدعى عليهم حماية واضحة ومحددة، وقد نصت هذه التشريعات على تقرير حكم تشريعي أن المدعى عليه يصبح حرّاً من المسؤولية بعد الفترة التي يتم النص عليها في التشريع...» أ.هـ. ففي هذا الموضوع تؤكّد المحكمة العليا على أن مقصود المشرّع من مبدأ التقادم (تقادم الثلاث سنوات في القانون الأمريكي، والتي يماثله تقادم الخمس سنوات في نظام السوق المالية السعودي) هو حماية المدعى عليهم، وإبراء ذمتهم، وإخلاء مسؤوليتهم من أيّ دعاوى بعد انقضاء مدة سماع الدعوى. كما جاء في ذلك الحكم ما نصه: «... وينص التشريع بشكل واضح بأنه لا يمكن 'بأي حال من الأحوال' إقامة أي دعوى بعد مرور ثلاث سنوات من طرح الأوراق المالية التي كانت سبباً لإقامة تلك الدعوى، ولا تدع الصفة الآمرة هنا مجالاً لأي استثناء على وجه تتشّى مانعاً محدداً في مواجهة أي مسؤولية مستقبلاً...» أ.هـ. ففي هذا الموضوع يشير الحكم إلى الاستدلال بالمادة القانونية الخاصة بالتقادم (المادة الثالثة عشرة من قانون السوق المالية الأمريكي 1933م) مؤكّداً بأنها حاسمة في المنع من سماع الدعوى في أي حال من الأحوال، ومبيّناً أيضاً بأن التقادم يُحتسب من تاريخ وقوع المخالفة، ومؤكّداً كذلك على أن مادة التقادم (مادة آمرة) فهي من النظام العام الذي تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها والتي لا يجوز الاتفاق على خلافها، كما نبّه الحكم مرة أخرى إلى أن مادة التقادم تقضي بالإخلاء التام لمسؤولية المدعى عليهم بعد انتهاء المدّة القانونية لسماع الدعوى. كما جاء في الحكم أيضاً ما نصه: «إن تاريخ بند الثلاث سنوات يدعم أيضاً تصنيفه بوصفه تشريع استقرار... إن الغرض الواضح لتقصير الفترة التي ينص عليها التشريع هو حماية الوضع المالي للمدعى عليهم في أسواق تتغير بشكل متسارع عن طريق تقصير الفترة المفتوحة للمسؤولية المحتملة...» أ.هـ. وفي هذا الموضوع يستدلّ الحكم بالتسلسل التاريخي لمادة التقادم مبيناً أن ذلك التطور التاريخي للمادة يؤكّد مقصود المشرّع من سنّ مبدأ التقادم وأنه يهدف لحماية المدعى عليهم. كما جاء في ذلك الحكم



أيضاً ما نصه: «.. ليس في المادة (13) ما يشير الى السماح بالابتعاد عن قيدها الزمني في قضية مثل هذه القضية. على العكس من ذلك، فإن النص والغرض والتركيب وتاريخ التشريع كلها تكشف عن غرض الكونغرس إعطاء المدعى عليهم الأمان التام والنهائي بعد ثلاث سنوات...» أ.هـ. وفي هذا الموضع يشير الحكم إلى أن مادة التقادم الوارد في قانون السوق المالية الأمريكي صريحة وواضحة لا تدع مجالاً للتصل من الأخذ بمبدأ التقادم بحال من الأحوال، مؤكداً على أن جميع القرائن المحتقة بمبدأ التقادم سواء من منطوق المادة أو مقصدها أو صياغتها أو تاريخ تشريعها جميعها تقضي بانتهاء مسؤولية المدعى عليهم التامة بعد انتهاء مدة التقادم. كما إن المحكمة العليا في مواضع من حكمها قد أقرت بافتقارها للسلطة التي تخولها بتمديد مدة التقادم (تقادم الثلاث سنوات في القانون الأمريكي، والتي يماثله تقادم الخمس سنوات في نظام السوق المالية السعودي) واعترفت بأن هذا الأمر راجع للسلطة التشريعية، ومن ذلك ما نصه: «... فهذه المحكمة تفتقد السلطة لإعادة كتابة النصوص التشريعية الخاصة بالاستقرار أو تتجاهل معناها الواضح...» أ.هـ. وفي موضع آخر ما نصه: «...فلا يمكنها تمديد فترة الثلاث سنوات...» أ.هـ. وهذا يؤكد أن دور القضاء يقتصر فقط على تطبيق مدة التقادم المقررة نظاماً من السلطة التنظيمية، وأن الحق في تعديل مدة التقادم بالتمديد أو استثناء بعض الدعاوى من سريان التقادم عليها هو حق محصور للسلطة التنظيمية، الأمر الذي يتضح معه بطلان القول باستثناء دعاوى تحديد مقدار التعويض من مدة تقادم الخمس سنوات المقررة في المادة (58) من نظام السوق المالية، لما في ذلك القول من تقمص السلطة القضائية لدور السلطة التشريعية والذي يؤدي إلى الازدواجية في أدوار السلطتين، وما ينتج عنه من ارباك لأحكام النظام ومقاصده. ثم يؤكد الحكم في خاتمته على ما نصه: «... والتحليل النهائي، إذن، جلي. أن قيد الفترة الزمنية لثلاث سنوات في المادة (13) من قانون الأوراق المالية هو تشريع استقرار. إن غرضه وتصميمه قصد منهما حماية المدعى عليهم ازاء أي مسؤولية مستقبلية...» أ.هـ. ففي هذا الموضع يصرح الحكم بأن انقضاء فترة التقادم مانع من سماع الدعوى وأن غرضها حماية المدعى عليهم من المسؤولية. رابعاً: الدفع بعدم تحرير المدعي لدعواه، لخلو لائحة الدعوى من البيانات اللازمة لتحرير الدعوى. وبيان ذلك: أنه ومع تمسكنا بجميع الدفوع الشكلية المذكورة أعلاه، فإن موكلي يدفع بخلو الدعوى من البيانات اللازمة لتحرير الدعوى، حيث لم يوضح المدعي الخطأ الموجب للتعويض الذي يدعي ارتكاب موكلي له، كما لم يوضح نسبة موكلي من ذلك الخطأ المزعوم، ولم يبين الأدلة على ارتكاب موكلي لذلك الخطأ المزعوم، كما لم يبين مقدار الضرر الذي يدعي وقوعه عليه، ولم يبين الرابطة السببية بين الخطأ المزعوم وبين الضرر الذي يدعي وقوعه عليه. وبهذا، فإن أركان المسؤولية الثلاثة غير متوافرة، وبالتالي فدعواه غير محررة، فهي غير مسموعة بموجب المادة (66) من نظام المرافعات الشرعية، ونصها: «على القاضي أن يسأل المدعي عما هو لازم لتحرير دعواه قبل استجواب المدعى عليه؛ وليس له السير فيها قبل ذلك، وإذا عجز المدعي عن تحريرها أو امتنع عن



ذلك، فيحكم القاضي بصرف النظر عن الدعوى» أ.هـ. خامساً: الدفع ببطلان الدعوى لانتفاء عنصر الخطأ، وذلك لإقرار المدعي بأن شرائه للورقة المالية تمّ بعد إعلان الشركة الذي صحّح الإعلانات المضللة التي استند عليها المدعي في دعواه. وبيان ذلك: أنّ المدعي إنما أقام دعوى التعويض مستنداً في إثبات عنصر الخطأ على واقعة التضليل والتلاعب في القوائم المالية للأعوام 2008م، 2009م، 2010م، 2011م وهي الوقائع الصادر بثبوتها وبثبوت إدانة مرتكبيها قرار الإدانة المشار إليه أعلاه، حيث ادعى المدعي بأنّ شرائه للورقة المالية ترتّب على تلك الإعلانات المضللة، وهذا غير صحيح، ذلك أنّ المدعي أقرّ في لائحة دعواه بأنّ شرائه للورقة المالية إنما كان بعد إعلان الشركة التصحيحي الصادر بتاريخ 2012/02/22م وهو الإعلان الذي صحّحت بموجبه الشركة إعلاناتها المضللة محل قرار الإدانة، وهو ما يعني أنّ شراء المدعي للورقة المالية لم يكن مبنياً على البيانات المضللة التي استند عليها في لائحة دعواه وإنما كان مبنياً على قرار شخصي مستنداً فيه على بيان صحيح لم يثبت وقوع أيّ تضليل فيه، الأمر الذي ينتفي معه ركن الخطأ الموجب للمسؤولية، إذ نصّت المادة (56) من نظام السوق المالية على أنّ المسؤولية عن التعويض إنما تنشأ حال التصريح ببيانات مضللة ترتّب عليها تضليل شخص بشأن شراء الورقة المالية، ونصّها: «يكون مسؤولاً عن تعويض الأضرار المادية أي شخص يصرح، أو يكون مسؤولاً عن شخص آخر صرح، شفاهة أو كتابة ببيان غير صحيح يتعلق بواقعة مادية جوهرية، أو يغفل التصريح ببيانات تتعلق بتلك الواقعة، إذا ترتّب على ذلك تضليل شخص آخر بشأن بيع ورقة مالية أو شرائها» أ.هـ، وقد استقرت لجننتكم الموقرة على ردّ دعاوى المدعين ممن ثبت شرائهم للورقة المالية بعد صدور الإعلان التصحيحي المذكور، ومن ذلك على سبيل المثال قرار لجننتكم الموقرة رقم (2778/ل/د/1/2020 لعام 1441هـ) الصادر في الدعوى رقم 40/230، الذي انتهى إلى ردّ دعوى ذلك المدعي لانتفاء عنصر الخطأ وبالتالي عدم قيام المسؤولية، وانتهى فيها إلى طلب الحكم برفض دعوى المدعي مع احتفاظ موكله بحقوقهم في تقديم الدفوع الموضوعية متى ما قررت الدائرة الدخول في ذلك، بالإضافة إلى احتفاظ موكله بحقوقهم في مطالبة المدعي بأتعاب المحاماة في دعوى مستقلة.

وفي التاريخ ذاته (1443/03/25هـ) عقدت الدائرة جلسة لنظر الدعوى حضرها المدعي، وحضرها وكيل المدعى عليه الثالث، وحضرها وكيل المدعى عليها التاسعة، فيما لم يحضر كل من المدعى عليهما الأولى والثاني، بالرغم من الإعلان المنشور بتاريخ 1443/03/18هـ بموعد هذه الجلسة تبليغاً صحيحاً، كذلك لم يحضر كل من المدعى عليهم الرابع والخامس والسادس والسابع والثامنة والعاشر، بالرغم من ثبوت تبليغهم بموعد هذه الجلسة تبليغاً صحيحاً. وبعد انتهاء المهلة النظامية للانتظار وفقاً للمادة (السابعة عشرة) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، افتتحت الجلسة بسؤال المدعي عن دعواه، فأجاب بأنه قام بشراء عدد من الأسهم ((24.250) سهماً) في تاريخ 2012/07/15م، واشترى أيضاً عدداً من الأسهم ((476) سهماً) في تاريخ



2012/07/15م. وبسؤاله عن الخطأ الذي ينسبه إلى المدعى عليهم، أجاب بأن الخطأ يتمثل في قيامهم بالتضليل فيما يتعلق بالقوائم المالية للشركة منذ تأسيسها إلى عام 2012م، مما أدى إلى انخفاض قيمة أسهم الشركة ووقف تداولها. وبسؤاله عن الضرر الذي لحق به والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، أجاب بأن وقف التداول ترتب عليه حبس المال مما ألحق به الضرر. وبسؤاله عن طلباته في مواجهة المدعى عليهم، أجاب بأنه يطلب إعادة قيمة أسهمه وتعويضه عن حبس المال. وبسؤال وكيل المدعى عليه الثالث عن رده على ما ذكره المدعي، أجاب بأنه يتمسك بما ورد في المذكرات المقدمة من قبل موكله. وبسؤاله عن طلباته، أجاب بأنه يتمسك بالتقادم. وبسؤال وكيل المدعى عليها التاسعة عن رده على ما ذكره المدعي، أجاب بأن لديه مذكرة جوابية عن رد المدعي تقدم بها أثناء الجلسة وتم تزويد المدعي بنسخة منها. وعليه قررت الدائرة منح المدعي مهلة (7) أيام من تاريخ هذه الجلسة لتقديم رده على مذكرة وكيل المدعى عليها التاسعة. وبسؤال أطراف الدعوى هل لديهم ما يودون إضافته؟ أجابوا بالنفي، وبذلك تم اختتام الجلسة.

وقد جاء في مذكرة وكيل المدعى عليها التاسعة ما نصه: "أولاً: بالاطلاع على صحيفة الدعوى يتضح بأن دعوى المدعي انحصرت في مطالبته بالتعويض عن الأضرار التي لحقته بسبب بيان القوائم المالية الصادرة من الشركة المدعى عليها الأولى المضللة حسب دعواه، لم يوضح المدعي دور موكلتي في ذلك ولم يحدد الخطأ الذي ارتكبه موكلتي ليقيم هذه الدعوى في مواجهتها، ونفيدكم أن موكلتي ليس لها علاقة بالقوائم ولا الشركة بتاتاً وقت شراء المدعي للأسهم في عام 2012 وقد انحصر تعامل موكلتي مع الشركة المدعى عليها الأولى بكونها مدير الاكتتاب عندما تم طرح أسهم الشركة المدعى عليها الأولى في السوق المالية عام 2008 ولكون المدعي قام بشراء الأسهم بعد فترة الاكتتاب والطرح بعدة سنوات فإنه يتضح لسعادتكم عدم صفة موكلتي في هذه الدعوى. ثانياً: تجدر الإشارة إلى أنه سبق صدر قرار من لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية منشور على موقع هيئة السوق المالية بتاريخ 2017/02/09 تمت فيه إدانة عدد من الأشخاص والكيانات متعلقة بالشركة المدعى عليها الأولى وليس من بينهم موكلتي، مما يؤكد عدم صفة موكلتي في هذه الدعوى (مرفق صورة من الإعلان). ثالثاً: نصت المادة الثامنة والخمسون من نظام السوق المالية على ما يلي: 'لا تسمع دعوى بموجب المواد الخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين، والسابعة والخمسين، من هذا النظام إذا تم إيداع الشكوى لدى الهيئة بعد مرور سنة من التاريخ الذي يفترض فيه بأن الشاكي قد أدرك الحقائق التي جعلته يعتقد أنه كان ضحية لمخالفة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال سماع هذه الدعوى أمام اللجنة بعد مرور خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها' وحيث أقر المدعي بأن المخالفة التي يدعيها عام 2012 أي أنه مضى عليها أكثر من تسع سنوات فإنه يتضح لسعادتكم سقوط حق المدعي بالتقادم ولا يجوز سماع الدعوى. رابعاً: الطلب: لكل ما تم بيانه وإيضاحه فإن موكلتي تطلب الحكم بما يلي: 1 - الحكم برد دعوى المدعي في مواجهة



موكلتي الشركة المدعى عليها التاسعة لانعدام صفة موكلتي في هذه الدعوى، واحتياطاً للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسقوط دعوى المدعي بالتقادم. 2 - إلزام المدعي بأتعاب المحاماة مبلغ وقدره (50,000) خمسون ألف ريال".

في تاريخ 1443/03/27هـ تم تزويد المدعي بنسخة من مذكرتي وكيل المدعى عليهما الرابع والسادس الواردتين للدائرة في تاريخ 1443/03/25هـ، مع طلب الإجابة عنهما، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي في تاريخ 1443/04/04هـ، جاء فيها ما نصه: "حيث أنني قد قمت بإضافة المدعى عليهم في دعواي بناء على طلب هيئة السوق المالية بتاريخ 1440/11/15 والموقع من وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ كما هو مرفق في خانة المستندات وأن اسم المدعى عليهم من ضمن الأسماء التي ورد اسمها في خطاب هيئة السوق المالية الذي بموجبه قمت بتقديم هذه الدعوى".

وفي تاريخ 1443/04/06هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل المدعى عليه السابع، جاء فيها ما نصه: "حفظ الحقوق: يؤكد موكلي على حفظ جميع حقوقه ودفعه بموجب جميع الأنظمة والقرارات ذات العلاقة والوثائق التي في حوزته والتي قدمت أو سوف تقدم إلى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية أو الجهات المختصة الأخرى. وفيما يلي جوابنا على لائحة الدعوى: أولاً: ندفع ابتداءً بتقادم الدعوى: وذلك بالإشارة إلى المادة (58) من نظام السوق المالية، والمادة (27) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، حيث أن التاريخ الذي يفترض علم المدعي بالمخالفات المزعومة بدأ منذ إيقاف تداول السهم من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ 2012/07/22م. وحيث قام المدعي بإيداع الشكوى بتاريخ لاحق، عليه فقد سرت فترة التقادم الأول (سنة) كذلك فترة التقادم الأخرى (خمس سنوات) بموجب نص المادتين المشار إليهما أعلاه. عليه يتوجب الحكم تطبيقاً لنص النظام وكما جرت عليه العادة من سوابق قضائية بعدم سماع الدعوى للتقادم. كذلك، أكد على التقادم في دعاوى المسؤولية نظام الشركات في المادة (78) الفقرة (3)، وحيث أن موكلي قد استقال من عضوية مجلس الإدارة في يوم الأربعاء بتاريخ 1432/12/06هـ الموافق 2011/11/02م. عليه فإنه قد مضت فترتي التقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية 2011م كذلك بعد مرور ثلاث سنوات من استقالة موكلي من عضوية مجلس الإدارة. ثانياً: ندفع بعدم تحرير الدعوى: وذلك بالإشارة إلى المادة (66) من نظام المرافعات الشرعية كذلك المادة (56) الفقرة (أ) من نظام السوق المالية، حيث أن المدعي اتهم أشخاص عدة تختلف مناصبهم وصلاحياتهم ومن بينهم موكلي، ولم يبين على الوجه النظامي ما يحقق انطباق المادة (56) أعلاه على وقائع الدعوى ولا الخطأ الذي يدعي ارتكابه من قبل موكلي بالتحديد والذي ترتب عليه الخسارة أو الضرر محل الادعاء في التأثير المالي على قيمة السهم، لاسيما وأن الطلبات الواردة في ادعائه أتت على نحو مجمل ومُرسل. وأخيراً لم تورد اللائحة أية أدلة أو قرائن على ارتكاب موكلي ما ادعته من خطأ ولم تبين رابطة السببية بين الخطأ محل الادعاء وبين الضرر. ثالثاً: ندفع بعدم وجود صفة: وذلك لاختصام



موكلي بصفته عضواً سابقاً في مجلس الإدارة، وبالتالي فإن ثبوت الصفة مرتبطة بوجود إدانة مسبقة بقرار مخالفة المادة (49) من نظام السوق المالية، وبالمقابل سبق وأن قامت الهيئة بإصدار قرار أدان عدد من كبار مسؤولي الشركة خلال فترة ما بعد الاكتتاب والتضليل في القوائم المالية، وهذا القرار لم يتطرق إلى موكلي ولم تتم إدانته بأية مخالفة بموجب هذا القرار، مما يعني انعدام صفة موكلي في هذه الدعوى. كذلك بأن مساءلة موكلي من قبل المساهمين محددة ومنظمة في المادتين (79) و(80) من نظام الشركات، والتي تقصر الحق في إقامة دعوى المسؤولية بشأن الضرر الذي يصيب عموم المساهمين على الجمعية العامة للشركة. وسبق لمساهمي الشركة أن اتخذوا قراراً في جمعيتهم العامة بتاريخ 2012/06/30م بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المنتهي في 2011/12/31م ومن ضمنهم موكلي. الطلبات: بناءً على الرد المقدم في هذه المذكرة، نطلب من مقام اللجنة الحكم بالآتي: 1. رد الدعوى لتقادمها. 2. رد الدعوى لعدم التحرير. 3. رد الدعوى لعدم وجود صفة".

وفي تاريخ 1443/05/22هـ خاطبت الدائرة المدعي مشيرةً إلى أن نظر الدعوى يستلزم تحديد القوائم المالية التي يدعي تضليلها بشكل دقيق، فلم يرد منه جواب. ولاستكمال جوانب الدعوى، سبق للدائرة مخاطبة شركة السوق المالية السعودية (تداول) في تاريخ 1443/02/19هـ بطلب تزويدها بسجل لحركة تداولات المدعي على سهم الشركة المدعي عليها الأولى من تاريخ إدراج الشركة في السوق حتى إيقافها عن التداول، على أن يبين طريقة تملك المدعي للأسهم محل النزاع (اكتتاب/ منحة/ شراء)، فوردت الدائرة إجابتها في تاريخ 1443/02/21هـ، متضمنة تقريراً يمثل حركة موجودات محافظ المدعي وفق الفترة المحددة. وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من دعواه إلى إلزام المدعي عليهم بالتعويض عما لحقه من خسائر نتيجة لما ينسبه إلى كل منهم من تصرفات ذكر أنها أوجدت انطباعاً غير صحيح ومضلاً بشأن قيمة الورقة المالية، فإن هذه الدعوى تُعد من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى، وإجابات بعض الأطراف بعد إمهالهم ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهم، وبعد اطلاعها على إفادة شركة (تداول)، تبين لها أن دعوى المدعي تتمثل في قيامه في تاريخ 2012/07/18م بشراء (24,250) سهماً في الشركة المدعي عليها الأولى من خلال محفظته الاستثمارية رقم (- -)، بالإضافة إلى قيامه في تاريخ 2012/07/18م بشراء (478) سهماً في الشركة المدعي عليها الأولى من خلال محفظته الأخرى رقم (- -)، ويطالب المدعي بتعويضه عن



الخسائر كافة التي لحقت به نتيجة لما ينسبه إلى المدعى عليهم من ارتكابهم لعدد من المخالفات وذلك بالتلاعب والتضليل في القوائم المالية للشركة المدعى عليها الأولى منذ تأسيسها في عام 2008م حتى عام 2012م، في حين دفع بعض المدعى عليهم برد الدعوى للتقادم وعدم التحرير وانعدام الصفة وعدم ثبوت أي خطأ من جانبهم، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث لم يحضر كل من المدعى عليها الأولى، والمدعى عليه الثاني أو وكيل عنهما جلسة النظر المنعقدة في تاريخ 1443/03/25هـ، بالرغم من الإعلان عن ملخص الدعوى وموعد هذه الجلسة عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في تاريخ 1443/03/18هـ، وحيث لم يتقدم أي منهم بعذر يبين من خلاله الأسباب التي حالت دون حضوره جلسة النظر، ولم يقدم أي منهم رداً على صحيفة الدعوى، واستناداً إلى المادة (الخامسة عشرة) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، فقد قررت الدائرة السير في الدعوى، واعتبار هذا القرار غيابياً في حق الشركة المدعى عليها الأولى والمدعى عليه الثاني.

وحيث إن المدعي ينسب إلى المدعى عليهم خطأ يتمثل في قيامهم بالتضليل والتلاعب في القوائم المالية للشركة المدعى عليها الأولى للأعوام (2008م، و2009م، و2010م، و2011م، و2012م)، مما أدى إلى انخفاض قيمة الأسهم، وحيث دفع بعض المدعى عليهم بأن المدعي لم يقدم ما من شأنه إثبات الأخطاء التي ينسبها إليهم، ولا العلاقة السببية بين ما ينسبه إليهم من أخطاء والأضرار التي لحقت به، كذلك دفع بعض المدعى عليهم بأن قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (1807/ل/س/2019 لعام 2019م) صدر بإدانة بعض المدعى عليهم - في هذه الدعوى - لارتكابهم مخالفات خلال فترة ما بعد الاكتتاب الممتدة من عام 2008م حتى 2011م، في حين أن المدعي اشترى أسهمه في تاريخ 2012/07/18م، أي في تاريخ لاحق للمخالفات محل القرار، وأنه لم يبين العلاقة السببية بين الأخطاء التي ينسبها إليهم والضرر الذي يدعيه.

وحيث إن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة، من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى توافرت هذه الأركان قامت المسؤولية ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر، وحيث إن البيّنة على المدعي، وعليه إيراد الوقائع المنتجة في الدعوى مؤيدة بالدفع والأسانيد المعتبرة، الموصلة إلى إثبات الخطأ المدعى به، وحيث لم يقدم المدعي ما يثبت الأخطاء التي ينسبها إلى المدعى عليهم، فإنه يتعذر على الدائرة بحث مسؤوليتهم في هذه الدعوى.

وفيما يتعلق بما طالب به وكيل المدعى عليها التاسعة من تعويض عن أتعاب المحاماة، فيجيب عن ذلك بأن المدعي قد مارس حقه في المطالبة بما يظنه حقاً له في مواجهة المدعى عليهم، الأمر الذي ترى معه الدائرة عدم الاستجابة لهذا الطلب.

ولما تقدم من أسباب، وبعد المداولة نظاماً، قرّرت الدائرة الآتي:

رفض طلبات الأطراف.



لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.